مفهوم اندماج الشركات وأنواعه في القانون الأردني دراسة مقارنة مع التشريعين المصري والكويتي والفقه الإسلامي

الدكتور/ محمد وليد المحاميد(*)

الملخص

يتناول موضوع هذا البحث ماهية وأنواع اندماج الشركات في قانون الشركات الأردني، والمشرع الأردني وعلى الرغم من تنظيمه لصفقات الاندماج وإصدار تعديلات عديدة على قانون الشركات الأردني، فإنه لم يقم بإدراج نصوص جديدة تتعلق بهذه الصفقات تواكب التطور التكنولوجي وعصر الاقتصاد الرقمي.

وانطلاقاً من سكوت المشرع الأردني وعدم إجراء تعديلات على هذه الصفقات والتي تعد ظاهرة اقتصادية مستمرة تلجأ إليها الشركات لتحقيق عمليات التركز الاقتصادي والتوسع الاستثماري، فقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على موقف التشريع الأردني مقارنة مع المشرعين المصري والكويتي من جانب ومن جانب آخر الفقه الإسلامي.

وخلص هذا البحث إلى من النتائج أبرزها ضرورة تدخل المشرع الأردني لوضع نصوص قانونية جديدة متعلقة بصفقات الاندماج بحيث تغطي جميع جوانب هذه الصفقات منذ الفكرة المبدئية لإنشائها ولحين صدور قرار الدمج أو الاندماج النهائي.

الكلمات المفتاحية: اندماج، دمج، تركز اقتصادي، الشركة المساهمة

* المحامي – الأردن

Abstract

This research delves into the essence and types of corporate mergers under Jordanian company law. Despite the Jordanian legislator's efforts in regulating merger transactions and implementing numerous amendments to the Jordanian Companies Law, it falls short in incorporating new provisions that address these transactions in the context of technological advancement and the digital economy era.

The study highlights the Jordanian legislator's silence and lack of amendments regarding these transactions, which are an ongoing economic phenomenon that companies resort to for achieving economic concentration and investment expansion. This research aims to shed light on the stance of Jordanian legislation in comparison with Egyptian and Kuwaiti legislators, as well as Islamic jurisprudence, in this regard.

The research concludes with several findings, most notably the imperative need for the Jordanian legislator to introduce new legal provisions pertaining to merger transactions. These provisions should comprehensively cover all aspects of these transactions, from the initial concept of their formation to the issuance of the final decision on merger or consolidation.

Key terms: Merger, Integration, Economic Concentration, Joint-Stock Company."

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث وأهميته

تعد صفقات الاندماج بين الشركات، من أبرز معالم ظاهرة التركز الاقتصادي، حيث أصبحت هذه الظاهرة ميزة من مميزات أنماط الاقتصاديات الحديثة.

وتهدف الشركات التجارية من إجراء عمليات التركز الاقتصادي عن طريق صفقات الاندماج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستثمارية أهمها: تحقيق التكامل الاقتصادي وتكوين وحدات إنتاجية ضخمة قادرة على النهوض بالمشاريع الكبرى.

وقد تلجأ الشركات لهذه الصفقات بشكل إجباري من أجل الخروج من حالة التعثر الاقتصادي التي قد تمر بها، فتلجأ إلى الاندماج مع شركة أو عدة شركات للخروج من هذه الحالة، أو من أجل البقاء في دائرة المنافسة التجارية لمواجهة الشركات العملاقة.

وانطلاقاً من ذلك دعت الحاجة إلى توفير غطاء قانوني متكامل لهذه الصفقات نظراً لأن هذه الصفقات أصبحت ظاهرة اقتصادية وتجارية مستمرة ، وتحتاج إلى تدخل تشريعي باستمرار لمواكبة التطورات الحاصلة في عصر الاقتصاد الرقمي.

وتقف الشركات المساهمة العامة في طليعة الشركات التي تقوم بإجراء هذه الصفقات، وهو من شأنه أن يجعل نطاق هذه الصفقات في الشركة المساهمة العامة أكثر انتشاراً، خصوصاً أن شركات المساهمة العامة تضم عددا كبيرا من المساهمين بسبب أن رأس مالها يقسم إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول وتأسيسها يكون عن طريق الاكتتاب، لذلك وضع لها المشرع أحكاما وضوابط خاصة تميزها عن غيرها من الشركات.

ولم تتضمن النصوص المنظمة للاندماج في التشريع الأردني تعريفاً مباشراً لهذه الصفقات، وإن كانت وضعت معالم الطريق لرسم حدوده، وتكوين معالمه، ويبرر ذلك وفقاً للقاعدة العامة، أن التعريف ليس من مهمة المشرع، فهي مهمة متروكة للفقه وأحكام القضاء.

كما أن الفقه الإسلامي قد اختلف في منظوره لهذه الصفقات، بسبب اختلاف المنظور والزاوية التي ينظر من خلالها لصفقات الاندماج.

والمشرع الأردني تارة يستخدم اصطلاح اندماج الشركات، وتارة يستخدم دمج الشركات، لا بل إنه يستخدم أيضاً اصطلاح إدماج الشركات في أحيان أخرى.

وعلى الرغم من اختلاف الألفاظ التشريعية، فإن الباحث يرى أن مفهوم الدمج والاندماج والإدماج تشير إلى ذات المعنى والدلالة ولا أهمية عملية وقانونية للتفرقة بينهما طالما أن الأحكام القانونية التي تطبق هي ذاتها ولا تفرقة بهذا الخصوص ولم يفرق المشرع الأردني بهذا الشأن على الرغم من استخدامه لفظ الإدماج والدمج في المواطن التي تدل على الحالات القسرية والجبرية.

وانطلاقاً مما تقدم فإن الباحث سيعالج ماهية الاندماج وفق نظرة المشرع الأردني والتشريعين المصري والكويتي بالإضافة إلى بيان رأي الفقه الإسلامي بهذا الجانب.

ثانياً: مشكلة البحث

تنبع مشكلة هذا البحث في عدم معالجة المشرع الأردني لبعض الجوانب القانونية المتعلقة بأنواع الاندماج، كما أن المشرع الأردني لم يحدث التشريعات المرتبطة بالاندماج إذ إن هذه الصفقات تحتاج إلى تحديث تشريعي مستمر من أجل مواكبة التطور الحاصل في عصر الاقتصاد الرقمي والتكنولوجي.

ثالثاً: منهج البحث وتساؤلات الدراسة

من أجل الوصول إلى إجابة عن أسئلة الدراسة ، سيعتمد الباحث على المنهج المقارن ما بين التشريع الأردني والتشريعين المصري والكويتي بشكل أساسي بالإضافة إلى المقارنة مع الفقه الإسلامي لبيان التأصيل والتكييف الفقهي بهذا الخصوص.

١- ما مفهوم اندماج الشركات في قانون الشركات الأردني ؟ وإلى أي مدى كان المشرع الأردني موفقاً في نصه على مفهوم الاندماج وأنواعه ؟

٢- ما أبرز التشريعات في قانون الشركات الأردني التي تتطلب تدخلا تشريعيا من المشرع الأردني مقارنة مع القانونين المصري والكويتي والفقه الإسلامي؟

رابعاً: خطة البحث

قُسِّم هذا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية اندماج الشركات

المبحث الثاني: أنواع الاندماج

المبحث الأول: ماهية اندماج الشركات

من خلال هذا المبحث سيتناول الباحث مفهوم الاندماج من الناحية التشريعية والفقهية من وجهة نظر الفقه القانوني، بالإضافة إلى بيان موقف الفقه الإسلامي من صفقات الاندماج وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، خصصنا المطلب الأول لبيان مفهوم الاندماج في اللغة وفي التشريع وفي المطلب الثاني لبيان موقف الفقه القانوني والفقه الإسلامي على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الاندماج

تتعدد تعاريف الاندماج من الناحية اللغوية والقانونية والفقهية سواء الفقه القانوني أم الفقه الإسلامي بهذا الجانب، ولهذا سنقف في هذا المطلب على مفهوم هذه التعاريف وعرضها وتحليلها بشكل دقيق ليتسنى للباحث وضع تعريف للاندماج وهو ما سيكون مدار البحث في هذا المبحث.

الفرع الأول: الاندماج في اللّغة

جاء مفهوم الاندماج في العديد من معاجم اللغة العربية، وكلها تدور حول ذات المعنى، فالاندماج من دمج الأمرُ يدمج دموجاً، وتدامجوا على الشيء اجتمعوا، والدموج الدخول ويقال دمج الشيء دموجاً إذا دخل فيه واستحكم، والدموج دخول الشيء بالشيء.[1]

الفرع الثاني: تعريف الاندماج تشريعياً

لم يضع المشرع الأردني تعريفاً للاندماج، تاركاً هذه المهمة للفقه والقضاء، وهو الحال ذاته في التشريع المصري الذي خلا هو الآخر من تعريف للاندماج، إلا أن المشرع الكويتي قد أخذ منحى آخر بوضعه تعريفاً للاندماج.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة دمج، دار المعارف، القاهرة. وانظر أيضاً معجم المعاني الجامع على الرابط www.almaany.com .

حيث عرّف المشرع الكويتي الاندماج في المادة التعريفية من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال الكويتي الصادرة بموجب القرار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٥ للقانون رقم ٧ لعام ٢٠١٠ حيث جاء فيها بأن الاندماج " اتفاق من شأنه اندماج شركة أو أكثر في شركة أخرى من ذات شكلها القانوني أو من شكل آخر ويكون إما عن طريق الاندماج بالضم أو المزج أو الاندماج بالانقسام بالضم.[١]

ويرى الباحث أن موقف المشرع الكويتي في وضعه تعريف للاندماج يعد موقفاً في غير مكانه، وأن مسلك المشرع الأردني والمصري هو المسلك الأمثل لعدة اعتبارات منها أنه يصعب وضع تعريف جامع مانع لصفقات الاندماج، نظراً لخضوعها لمتغيرات تجارية وقانونية ما بين الحين والآخر.

ولهذا فإن وضع تعريف لهذه الصفقات يقيّد من إجرائها ويتطلب تدخلاً تشريعياً عند حدوث تطورات تجارية أو اقتصادية ونحوه، ولذلك فإنه من الأفضل ترك هذه المهمة للفقه والقضاء.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية التشريعات العربية لم تضع تعريفاً للاندماج لأنها مهمة فقهية وقضائية، ومن هذه التشريعات التشريع القطري، السعودي، الإماراتي وكذلك هذا مسلك التشريعات الدولية كالقانون الفرنسي والقانون الإنجليزي فلم يرد في التشريعات آنفاً تعريفاً للاندماج .

---

[١] ومن التشريعات العربية التي وضعت تعريفاً صريحاً للاندماج قانون الشركات التونسي حيث عرَف المشرع التونسي الاندماج في مجلة الشركات التجارية الصادرة بموجب القانون عدد٩٣ لسنة ٢٠٠٠ في المادة ٤١١ بقوله" الاندماج هو اتحاد شركتين فأكثر لتكوين شركة واحدة جديدة ،وينتج الاندماج سواء من استيعاب شركة أو عدة شركات لبقية الشركات الأخرى ، أو من تكوين شركة جديدة من تلك الشركات ".

المطلب الثاني: تعريف الاندماج في الفقه الإسلامي والفقه القانوني

يختلف منظور الاندماج في الفقه القانوني عن الفقه الإسلامي فلكل منهما جوانب وأسانيد لمفهوم الاندماج على الرغم من أن الفقه الإسلامي قد أخذ من الفقه القانوني العديد من الجوانب القانونية لوضع ضوابط الاندماج في الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم الاندماج في الفقه الإسلامي

تطرق الفقه الإسلامي إلى مفهوم اندماج الشركات ، سواء الفقه الإسلامي المعاصر أم الفقه الإسلامي القديم، إلا أن الفقه الإسلامي اختلف حول التكييف الفقهي لاندماج الشركات بسبب اختلاف النظرة الفقهية للفقهاء المسلمين حول أنواع الاندماج وأنواع الشركات ذاتها.

وقد أسس غالبية الفقه الإسلامي موضوع اندماج الشركات على أساس نظرية العقد في الفقه الإسلامي على أساس ارتباط الإرادة بين شخصين معتبرين من الناحية الشرعية ، وأن الإرادة لها الحرية المطلقة في إبرام العقود طالما أنها تحت ظل الإطار الشرعي في ظل توافر شروطه وأركانه.[١]

وعلى الرغم من شرح الفقه الإسلامي لمفهوم الاندماج إلا أن غالبية الفقهاء المسلمين لم يتطرقوا إلى تعريف مباشر للاندماج حيث ركز الفقه الإسلامي على بيان شروط وأنواع الاندماج دون تركيزهم على التعريف المباشر للاندماج.[٢]

---

[١] انظر حول هذا المعنى المعمري، أحكام اندماج الشركات في الفقه والقانون وأثرها على تطوير الصناعة المالية ، بحث منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ،ع٤٩، ٢٠١٦، ص٧٧.

[٢] للتفصيل والتوضيح حول مفهوم الاندماج في الاصطلاح الفقهي انظر الفزيع ، محمد ، اندماج المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء أحكام الفقه الإسلامي ، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية ، جامعة المنيا ، مصر ، ع ٢١، مج ٥، ٢٠١٠، ص٢١٤٣ .

ونشير في هذا المقام إلى أن الفقه الإسلامي قد تطرق إلى مفهوم الاندماج بأنه عقد بين الشركات يتم الاتفاق عليه، إلا أن الفقهاء المسلمين اختلفوا في تكييف الطبيعة القانونية للاندماج والرأي الراجح في الفقه الإسلامي أن الاندماج يكون فسخاً إذا كان بطريق المزج ويكون الاندماج بيعاً إذا كان بطريق الضم .[١] ولهذا سوف نتطرق إلى التكييف الفقهي لكل نوع من أنواع الاندماج في المبحث الثاني من هذا البحث عند بيان أنواع الاندماج .

وعلى صعيد آخر في الفقه الإسلامي فإنه ينظر إلى اندماج الشركات المساهمة العامة وفقاً لطبيعة أسهم هذه الشركات وتكيفها الفقهي من خلال بيان مشروعية الأسهم وذهب جانب من الفقه الإسلامي إلى مشروعية الأسهم انطلاقا من أن الأصل في الأشياء الإباحة مالم تقيد بمانع شرعي ، في حين ذهب جانب آخر من الفقه الإسلامي إلى تحريم الأسهم لأنها لا تتوافق مع خصائص الشركة في الفقه الإسلامي ، إلا أن هذا الرأي قد عارضه البعض من خلال الإشارة إلى تحقق المشروعية إلا في الحالات التي تكون فيها الشركة ربوية أو الأسهم تكون لا تتوافق مع المشروعية .[٢]

كما أن الفقه الإسلامي ينظر إلى مشروعية الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة من حيث التأصيل الفقهي لمشروعية الاكتتاب فمن حيث الأصل فإن الاكتتاب عبارة عن عقد في الفقه الإسلامي وأن الأصل في العقود الإباحة

---

[١] للتفصيل والتوضيح حول أحكام الاندماج في الفقه الإسلامي انظر المؤمني، أحمد حسن، اندماج الشركات في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، جامعة مؤته، ٢٠٢١، ص ٩٤ وما بعدها .

[٢] انظر حول مشروعية الأسهم في الإسلام ، شبير ، محمد عثمان ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، ط٦، دار النفائس للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧، ص١٩٨ وما بعدها.

إلا إن كان هناك جوانب محرمة من المحاذير الشرعية في العقد الذي يشكل عملية الاكتتاب وعلى سبيل المثال وجود الربا أو حرمة الشركة ذاتها ونحوه .[١]

الفرع الثاني : الاندماج في الفقه القانوني

هناك أكثر من تعريف للاندماج، حيث قيل فيه من قبل بعض الفقه أنه: "عقد تُضم بمقتضاه شركة أو أكثر إلى شركة أخرى فتزول الشخصية المعنوية للشركة المنضمة وتنتقل أصولها وخصومها إلى الشركة الضامة أو تمتزج بمقتضاه شركتان أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومها إلى شركة جديدة ".[٢]

وعرّفه اتجاه آخر بأنه:" طريقة من طرق إنهاء الوجود القانوني للشركة قبل انتهاء الأجل المحدد لها وذلك عن طريق إبرام عقد بين شركتين أو أكثر يترتب عليه اتحاد ذمتها المالية بحيث يجتمع جميع الشركاء في شركة واحدة ".[٣]

وقيل إنه:" ضم شركتين أو أكثر في شركة أخرى من ذات شكلها القانوني أو من شكل آخر".[٤]

وقيل فيه أيضاً هو "عقد بين شركتين أو أكثر قائمتين قانوناً وذات نشاط متماثل أو متكامل بمقتضاه تُضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى، أو تمتزج شركتان على الأقل لتكوين شركة جديدة ويترتب على ذلك إما أن تنقضي

---

(١) انظر للتفصيل والتوضيح حول التكييف الفقهي للاكتتاب، السيف حسان ، أحكام الاكتتاب في الشركة المساهمة العامة ، ط١، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، السعودية ، ص٤٨ وما بعدها .

(٢)المصري، حسني، اندماج الشركات وانقسامها، دراسة مقارنة، ط ١، بدون دار نشر، ١٩٨٦ص ٣٣ .

(٣) القليوبي، سميحة، الشركات التجارية، ط ٥، دار النهضة العربية ،القاهرة ٢٠١١، ص ١٧٣.

(٤) انظر العكيلي، عزيز، الوسيط في الشركات التجارية ، دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة ، ط ٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٦.ص ٥٢٥ .

الشخصية المعنوية لجميع الشركات الداخلة في الاندماج عدا الشركة الدامجة في حالة الاندماج بالضم وتنتقل كافة حقوق والتزامات الشركات المندمجة وكذلك مساهموها إلى الشركة الدامجة أو الجديدة"[١].

وتم تعريفه على أنه "اصطلاح قانوني له معنى متميز يدل على قيام شركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها، أو مزج شركتين أو أكثر وتكوين شركة جديدة".[٢]

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة يرى الباحث أنها كلها تدور في فلك متقارب من حيث جوهر هذه الصفقات، والتي تقوم على مبدأ الاندماج ما بين عدة شركات ينتج عنها تكوين شركة جديدة، مع انتقال شامل لكافة أصول وخصوم هذه الشركات إلى الشركة الجديدة .

كما أن التعاريف الفقهية السابقة يلاحظ منها أنها تسند إلى عدة معايير في تعريف الاندماج، منها طبيعته القانونية ، وآثاره من حيث الانتقال الشامل للذمة المالية، وكذلك أشارت التعاريف السابقة إلى أنواع الاندماج الأساسية كالاندماج بالضم والمزج وآثار عملية الاندماج وما يترتب عليه من إنشاء كيان جديد بعد اندماج الشركة، ونقل أصولها وخصومها إلى الشركة الدامجة أو الجديدة.

وبناء على ما تقدم يقترح الباحث هذا التعريف للاندماج بأنه :عقد بين شركتين أو أكثر، تضم بمقتضاه أو تمتزج عدة شركات فيما بينها لإنشاء شركة تجارية جديدة بعد نقل أصول وخصوم الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو

---

[١] بصبوص، فايز، اندماج الشركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٠ ص ٣٠.

[٢] الصغير، حسام الدين عبد الغني، النظام القانوني لاندماج الشركات، ط ١، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٢٣.

الجديدة وينتج عنه زوال الشخصية المعنوية للشركات المندمجة وترتيب آثار قانونية معينة وفقاً لطبيعة إجرائه.

المبحث الثاني

التنظيم القانوني والفقهي لأنواع اندماج الشركات

من خلال هذا المبحث سيقف الباحث على تفصيل أنواع الاندماج مقارنة مع التشريعين المصري والكويتي مع بيان رأي الفقه الإسلامي بكل نوع من هذه الأنواع وعلى النحو الآتي :

المطلب الأول: الأحكام الناظمة لأنواع الاندماج

وضع المشرع الأردني في قانون الشركات القواعد العامة لاندماج الشركات،[1] وقد أخذ المشرع بالتقسيم الثنائي للاندماج وهو الاندماج بطريق الضم والاندماج بطريق المزج، وتختلف أحكام كل من النوعين السابقين نظراً لاختلاف الطبيعة القانونية لكل منهما، ويوجد أنواع أخرى من الاندماج عالجها الفقه القانوني والفقه الإسلامي مع تقارب المفاهيم بين الفقه القانوني والإسلامي حول الأنواع ، إلا أن الفقه الإسلامي عالج التكييف الفقهي لهذه الأنواع ، وعلى النحو الذي سيتم تفصيله في هذا المبحث.

---

[1] نظم المشرع الأردني في قانون الشركات الأحكام العامة لاندماج الشركات التجارية في الفصل الثاني من قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لعام ١٩٩٧ وتعديلاته، في المواد ٢٢٢-٢٣٩، وتطرق المشرع المصري لأحكام الاندماج في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ وتعديلاته في المواد ١٣٠-١٣٥ ، كما نظم المشرع المصري أحكام الاندماج في اللائحة التنفيذية للقانون السابق في المواد ٢٨٨-٢٩٨، وكذلك فعل المشرع الكويتي في تنظيم أحكام الاندماج في قانون الشركات التجارية الكويتي رقم ١ لعام ٢٠١٦ وتعديلاته ، في المواد ٢٥٥-٢٦٢ واللائحة التنفيذية لهذا القانون في المواد ١٣٣-١٣٥.

الفرع الأول: أنواع الاندماج

تقّسم أنواع الاندماج إلى أقسام عديدة وفقاً للطريقة التي يتم بها وطبيعتها القانونية وهي على النحو الآتي:

أولاً: الاندماج بالضم والمزج.

ويقصد بالاندماج بالضم عندما تنضم شركة إلى شركة أخرى مما ينتج عنه شركة جديدة، وزوال الشخصية المعنوية للشركة المندمجة وانقاضاؤها، مع احتفاظ الشركة الدامجة بشخصيتها المعنوية .[١]

وقد تناول المشرع الأردني هذا النوع من الاندماج في المادة٢٢٢ من قانون الشركات[٢]، وفي الاندماج بالضم تكون الشركة الدامجة مسئولة عن حقوق والتزامات الشركات المندمجة .[٣]

---

[١] يطلق الفقه القانوني على هذا النوع من الاندماج مسمى الاندماج بالابتلاع، وذلك عندما تضم شركة قوية ذات رأس مال كبير، شركة أخرى أقل قوة اقتصادية منها وتبتلعها، حيث تكون الشركة المندمجة في وضع مالي غير جيد، انظر حول هذا المفهوم، بن صاري، رضوان، اندماج الشركات التجارية ،بحث منشور في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجفلة، الجزائر مج ١٢، ع ٤، س ١٢، ٢٠٢٠ ص ٤٨٥، كما ويطلق عليه مسمى الاندماج بالامتصاص انظر في ذلك الشرقاوي، محمود سمير، الشركات التجارية في القانون المصري ، بدون ط ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦١.

[٢] نصت الفقرة أ من هذه المادة على مفهوم الاندماج بالضم حيث جاء فيها" أ- يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في هذا القانون بأي من الطرق التالية على أن تكون غايات الشركة الراغبة في الاندماج متكاملة أو متماثلة ١- باندماج شركة أو أكثر مع شركة أو شركات أخرى تسمى الشركة الدامجة وتنقضي الشركة أو الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منهما وتنتقل حقوق والتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة بعد شطب تسجيل الشركة المندمجة ..

[3] For more about "Mergers by the Formation of a New Company", see Ameen Baggash Al-Hemyari, "Merger and Acquisition Laws in UK,

ويلاحظ من النص السابق أن المشرع الأردني قد بين الأثر المترتب على هذا النوع من الاندماج، وهو زوال الشخصية المعنوية للشركات المندمجة، وانتقال حقوق والتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة، فتكون هي المسئولة عن كافة حقوق والتزامات الشركات المندمجة .[١]

وقد أكدت هذا المبدأ محكمة التمييز الأردنية، في العديد من أحكامها[٢] حيث اعتبرت محكمة التمييز أن عملية الاندماج يترتب عليها زوال الشخصية المعنوية للشركة المندمجة وحلول الشركة الدامجة محلها في كافة التزاماتها وحقوقها، ويترتب على الاندماج أن الشركة المندمجة لم تعد أهلاً للتقاضي لزوال شخصيتها المعنوية .

ويثار التساؤل الآتي ماذا لو تم فصل الشركة المندمجة بعد عملية الاندماج؟ هنا تعود لها شخصيتها المعنوية وتصبح هي المسئولة عن كافة الحقوق والالتزامات أمام القضاء.[٣]

UAE and Qatar: Transferring Rights and Obligations," Thesis for the Degree of Doctor of Law, Brunel University School of Law, UK, July 2012, p. 51.

[١] تعد صورة الاندماج بطريق الضم من أكثر صور الاندماج شيوعاً بسبب سهولة الإجراءات في هذا النوع ، وقلة النفقات التي تتطلبها عملية الاندماج فلا يقتضي إنشاء شركة جديدة كما في الاندماج بطريق المزج الذي سيأتي معنا، وبالتالي تقتصد الشركات في هذا النوع من الإجراءات والنفقات الضريبية والابتعاد عن التعقيدات في الأنواع الأخرى من الاندماج ، انظر حول هذا المعنى زرزور، بن نولي، الطبيعة القانونية لاندماج الشركات، دراسة مقارنة ، ط ١، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ٢٠١٧، ص ١٧.

[٢] انظر قرار محكمة التمييز الأردنية رقم ٣٧٧٩ لسنة ٢٠٠٩ بصفتها الحقوقية، هيئة خماسية، وأنظر أيضاً القرار رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠٠٥، هيئة خماسية، منشورات قسطاس.

[٣] انظر القليوبي، سميحة، مرجع سابق ، ص ١٧٤.

أما عن موقف الفقه الإسلامي ونظرته للتكييف الفقهي للاندماج بطريق الضم فقد اختلف الفقه الإسلامي المعاصر حول التكييف الفقهي للاندماج بطريق الضم وظهر هناك عدة آراء منها أن الاندماج سواء كان بالضم أم المزج فهو فسخ لعقد الشركة المندمجة وإنشاء عقد جديد مع الشركة الدامجة وهو رأي رجحه الفزيع.[١]

وهناك اتجاه في الفقه الإسلامي يرى أن الاندماج بطريق الضم يدخل في إطار عقد البيع وبالتالي يعد الاندماج بيعاً لأسهم الشركة المندمجة للشركة الدامجة على سند من القول بأن الاندماج في هذه الحالة هو شراء للأسهم وهذه مسألة الأصل فيها الجواز الشرعي ، إلا أن هذا القول انتقده بعض باحثي الفقه الإسلامي وذلك في الحالة التي يتم فيها نقل جميع أصول وخصوم الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة ، ومن ثم لا يمكن تكييف الاندماج في هذه الحالة تحت إطار عقد البيع ، وهذا يعني عدم وجود ركن من أركان عقد البيع وهو دفع الثمن ، هذا بالإضافة إلى أن زوال الشخصية المعنوية للشركة المندمجة في حالة الاندماج بطريق الضم فإنه لا يمكن التكييف الفقهي في هذه الحالة تحت إطار عقد البيع .[٢]

كما ذهب اتجاه آخر من الفقه الإسلامي إلى أن الاندماج بالضم يدخل تحت مفهوم تفرع الشركة عن شركة أخرى ويشترط في ذلك أن تكون الشركة المتفرع عنها في مرتبة أدنى ،ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن الشيء يتبع ما هو دونه ولا يتبع ما هو مساويه أو مثله أو فوقه، إلا أن أغلب الفقه الإسلامي يميل إلى اعتبار الاندماج بطريق الضم هو فسخ لعقد الشركة المندمجة في حين

---

[١] انظر المؤمني، مرجع سابق ، ص٩٥.

[٢] المنصور، عبد المجيد بن صالح ، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٣١-١٤٣٢، ص ٦٩٩ وما بعدها .

يكون الاندماج عقداً في الحالة التي تتم فيها مساهمة الشركة المندمجة للشركة الدامجة في رأس مالها.[١]

أما الاندماج بطريق المزج فقد أشار إليه المشرع الأردني في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٢ بقولها " ٢- باندماج شركتين أو أكثر لتأسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج، وتنقضي الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منهما "

فالاندماج بطريق المزج هو الاندماج الذي ينتج من امتزاج عدة شركات قائمة لتكوين شركة جديدة من مجموع رأس مال الشركات المندمجة، ويكون للشركة الجديدة شخصية معنوية جديدة ومستقلة عن الشركات المندمجة.

لذلك فإن الفارق الجوهري بين الاندماج بالضم والمزج، هو أنه في الاندماج بالضم تنضم الشركات المندمجة إلى شركة قائمة ، بينما في المزج ينشأ شركة جديدة مكونة من الشركات المندمجة .[٢]

وعن مسلك المشرع المصري فقد أخذ بنوعي الاندماج الضم والمزج في قانون الشركات المصري ،[٣] وأشار إليه بصورة عرضية غير مباشرة، من خلال جواز عملية الاندماج بين شركة وشركة أخرى قائمة، وهو ما يفهم منه عملية الاندماج بالضم من خلال الانضمام إلى شركة قائمة ، وفي ذات السياق أجاز تكوين شركة جديدة ناشئة عن الاندماج مشيراً إلى الاندماج بطريق المزج .

ويتوافق موقف المشرع الأردني مع موقف المشرع المصري في أخذه بالتقسيم الثنائي لصفقات الاندماج بينما قد أخذ المشرع الكويتي مسلكاً على خلاف

---

[١] انظر ذات المرجع آنفاً، ص٦٩٩.

[٢] انظر حول الفارق بين الاندماج بطريق الضم والاندماج بطريق المزج ، فتوح ، عبد العزيز أحمد اندماج الشركات، بحث منشور في مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، مصر، ع ٦١٠، ٢٠٢٠ ، ص ٣٨ .

[٣] انظر المادة ١٣٠ من قانون الشركات المصري.

مسلك المشرع المصري والأردني، حيث أخذ بالتقسيم الثلاثي لصفقات الاندماج، حيث أشار إلى ثلاث أنواع من أنواع الاندماج، الاندماج بالضم ، والاندماج بالمزج، الاندماج بالانقسام .[١]

ويرى الباحث أن المشرع الكويتي في نصه على الاندماج بالضم والانقسام انفرد بهذه الميزة عن التشريع الأردني والمصري في عدم نصهما على تنظيم هذا النوع من الاندماج ، كما أن المشرع الكويتي قد ميز بين إجراءات الاندماج بطريق المزج والضم بشكل أكثر شمولية من المشرع الأردني والمصري .

ونرى في هذا المقام أن على المشرع الأردني السير على ما أخذ به المشرع الكويتي من حيث الفصل ما بين إجراءات الاندماج بالضم والمزج ، وكذلك الأخذ بمفهوم الاندماج بالانقسام .

وبعد أن بينّا مفهوم الاندماج بطريق الضم والمزج ، فإنه يخرج عن مفهوم كل منهما انضمام مشروع فردي إلى شركة، لان الاندماج لا يتحقق إلا بين

---

[١] أشار المشرع الكويتي لأنواع الاندماج في نص المادة ٢٥٥ من قانون الشركات الكويتي والتي نصت على ما يلي " يجوز للشركة ولو كانت في دو التصفية أن تندمج في شركة أخرى من ذات شكلها القانوني أو من شكل آخر ويكون الاندماج بأحد الطرق التالية ١– الاندماج بطريق الضم ، وذلك بحل شركة أو أكثر ونقل ذمتها إلى شركة قائمة ٢– الاندماج بطريق المزج وذلك بحل شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديدة تنقل إليها الذمم المالية للشركات المندمجة ٣– الاندماج بطريق الانقسام والضم وذلك بتقسيم ذمة الشركة إلى جزئيين أو أكثر وانتقال كل جزء منها إلى شركة قائمة " كما أورد تعريفاً صريحاً لأنواع الاندماج في المادة التعريفية من اللائحة التنفيذية لقانون أسواق المال الكويتي " حيث عرف الاندماج بطريق الضم بأنه : حل شركة أو أكثر الشركة المندمجة ونقل ذمتها المالية إلى شركة قائمة الشركة الدامجة وعرف الاندماج بالمزج بأنه : حل شركتين أو أكثر الشركة المندمجة وتأسيس شركة جديدة تنتقل إليها الذمم المالية للشركات المندمجة ، وعرف الاندماج بالانقسام والضم : بأنه تقسيم ذمة الشركة إلى جزئيين أو أكثر وانتقال كل جزء منها إلى شركة قائمة الشركة الدامجة.

شركات وبالتالي لا يعد اندماجاً انضمام مشروع فردي إلى شركة قائمة أو شركة جديدة من الاندماج، كما ويخرج من مفهوم الاندماج الاندماج الجزئي ، فلا يعد اندماجاً نقل جزء من ذمة شركة إلى شركة أخرى، لأن الاندماج يترتب عليه انتقال شامل للذمة المالية .[١]

أما الفقه الإسلامي يرى البعض أن الاندماج بطريق المزج هو عبارة عن فسخ للشركات المندمجة وبالتالي إنشاء شركة جديدة بموجب عقد جديد يتم الاتفاق عليه بين الشركة الدامجة والمندمجة ، على سند من القول أن موافقة الهيئة العامة للشركة على قرار الاندماج النهائي يؤدي إلى فسخ الشراكة بين الشركاء في الشركة المندمجة وبالتالي إنشاء عقد شراكة جديد مع الشركة الدامجة وعلى هذا الرأي سار أغلب الفقه الإسلامي .[٢]

الفرع الثاني: الاندماج الأفقي والرأسي والاندماج المختلط.

يقصد بالاندماج الأفقي الاندماج الذي ينتج بين الشركات المتماثلة اقتصادياً، أي أنها ذات نشاط اقتصادي واحد ، فتلجأ الشركات إلى هذا الاندماج لتحقيق عمليات التركز الاقتصادي وتكوين شركة جديدة ، بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية، أو لتفادي المشاكل التي تواجه النشاط الاقتصادي.[٣]

أما الاندماج الرأسي فيكون بين الشركات التي ترتبط فيما بينها بأغراض متكاملة اقتصادياً، كما لو تم اندماج شركة لصناعة السيارات، وشركة أخرى تقوم

---

[١] انظر حسن ، حسن عبد القادر، اندماج الشركات ، بحث منشور في مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ،السودان مج ١١ ،ع ٤١، ٢٠١٨، ص ٣١٤ وما بعدها

[٢] للتفصيل والتوضيح ، أنظر الخياط ، عبد العزيز ،الشركات في الشريعة الإسلامية ، الجزء الأول ، بدون ط ، مؤسسة الرسالة ، ص٣٠٦ وما بعدها .

[٣] انظر علي ، محمد علي عبدالله، مرجع سابق ص ٥٧ وما بعدها .

بصناعة المواد الأولية الداخلة في صناعة هذه السيارات، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها والسيطرة على الأسواق التجارية.[١]

والاندماج المختلط على نقيض كل من النوعين السابقين، فهو الاندماج الذي يتم بين شركات ذات غايات مختلفة، حيث تمارس كل شركة نشاطاً مختلف عن الآخر، ولا يكون بين هذه الشركات تماثل أو تكامل[٢]، ولم يتبن المشرع الأردني هذا النوع من الاندماج، حيث اشترط المشرع الأردني وجوب أن تكون الشركات التي تقوم بصفقات الاندماج غايتها تحقيق التكامل أو التماثل[٣] إلا أن هدف التكامل أو التماثل ليس الهدف الوحيد للاندماج. [٤]

ولم ينص المشرع المصري صراحة على هذا الشرط في قانون الشركات المصري ولائحته التنفيذية، إلا أن المشرع المصري في قانون الشركات قد أعطى

---

[١] انظر حماد ،محمد علي محمد، اندماج الشركات التجارية وفقاً لقانون الشركات الأردني قانون مؤقت رقم ١ لعام ١٩٨٩، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، الأردن ،١٩٩٦ ص ١٥ وما بعدها .

[٢] انظر زيدان ، عبير حاج الحسن، الآثار القانونية لاندماج الشركات ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٧، ص ١٠.

[٣] انظر نص المادة ٢٢٢ فقرة أ من قانون الشركات الأردني.

[٤] إن لكل صفقة اندماج أهداف مستقلة عن الأخرى ، وبالتالي فإن اشتراط المشرع الأردني للتماثل والتكامل لا يحقق الهدف الرئيسي للاندماج ، حيث أن النظرة التشريعية الحديثة تقوم على مبدأ الالتزام بقواعد المنافسة التجارية ومنع حالات الاحتكار التي من شأنها تأسيس وضع مهيمن في الحركة التجارية، أنظر الخرابشة ، سامي، الجوانب التنظيمية لاندماج الشركات المساهمة المغلقة دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي وقانون الشركات الأردني ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، مصر، ع ١٩، ج ٦، ٢٠١٧، ص ٤١٢٧.

للجمعية العامة للشركة الحق في تغير الغرض الأساسي للشركة، وإضافة أغراض مكملة ومرتبطة في الشركة[١] من خلال موافقة لجنة مختصة بهذا الجانب [٢]

ولهذا فإن المشرع المصري وعلى الرغم من عدم نصه شرط التماثل أو التكامل، إلا أنه يستفاد من خلال ما تقدم أنه قرر عدم جواز اندماج الشركات إلا بتحقق هذا الشرط ، واستثناء على هذا الأصل يجوز أن يتم اندماج شركتين لا يجمعهما غرض متكامل أو متماثل، ويجوز أيضاً أن يكون غرض الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج على خلاف غرض الشركات المندمجة، بشرط وجود أسباب جوهرية للاندماج تقرها الجهة المختصة.[٣]

وعن مسلك المشرع الكويتي فقد خلا قانون الشركات الكويتي ولائحته من الإشارة إلى شرط وجود التماثل أو التكامل من عدمه، ووفقاً للقاعدة العامة المطلق يجري على إطلاقه ولعدم وجود نص يشترط التماثل أو التكامل، فلهذا يجوز الاندماج على الرغم من عدم التماثل أو التكامل بين الشركات التجارية.

وبعد استعراض موقف التشريعات الأردنية والمصرية والكويتية يرى الباحث أن مسلك المشرع المصري جاء بشكل أفضل من مسلك المشرعين الأردني والكويتي، بسبب أن المشرع الأردني قد قيد الشركات التجارية بشرط التماثل والتكامل لأن النص جاء على سبيل الوجوب مما يحد من عمليات الاستثمار بين هذه الشركات، أما المشرع المصري بنصه على جواز الاندماج بحالات استثنائية فإنه في هذه الحالة يتماشى مع المتغيرات والتطورات التجارية في حال وجدت أسباب مبررة للاندماج رغم عدم وجود التماثل أو التكامل.

---

[١] انظر المادة ٦٨/ ب من قانون الشركات المصري.

[٢] انظر المادة ١/١٨ من قانون الشركات المصري.

[٣] انظر الصغير، حسام، مرجع سابق، ص ١٤٣.

ويرى الفقه الإسلامي في هذا الجانب أن الاندماج سواء كان بطريق التكامل أم التماثل يشترط فيه وفي جميع أنواع الاندماج السابقة[١] أن لا يؤدي إلى حالة احتكار مطلقة ، لأن الاحتكار محرم بالشريعة الإسلامية بنصوص الشريعة الإسلامية ، ومن وجهة نظرنا نميل إلى هذا الرأي وبشدة خصوصاً في حالات الاحتكار المطلق للسوق سواء في حالة التكامل أم التماثل لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمستهلك وبالصالح العام .

خلاصة القول إن الفقه الإسلامي يسند إلى معايير عديدة في اندماج الشركات منها أن : أن يكون مجال العمل في الشركات الدامجة والمندمجة موافقا للشريعة الإسلامية ، وأن تكون أصول الشركات الدامجة والمندمجة مباحة ، كما يجب أن تكون الأسهم خصوصاً في الشركات المساهمة داخل نطاق المشروعية.[٢]

---

[١] للتفصيل والتوضيح حول مفهوم الاحتكار راجع في ذلك

[٢] انظر المؤمني ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ وما بعدها .

المطلب الثاني : صور خاصة من أنواع الاندماج

أولاً: الاندماج الوطني والاندماج الدولي متعدد الجنسيات

الاندماج الوطني هو الاندماج الذي يكون بين شركات تنتمي إلى جنسية دولة واحدة ،أما الاندماج الدولي فيكون بين شركات لا تنتمي إلى جنسية دولة واحدة، ووجد الباحث أن كل من المشرعين الأردني والمصري والكويتي لم ينصوا على الاندماج الدولي بل إن أغلب التشريعات لم تنص على مثل هذا النوع من الاندماج.[١]

والسبب في ذلك أنه يؤدي إلى تغول الشركات الأجنبية العملاقة على الشركات الوطنية ، مما يضر بالمصالح الوطنية للدولة، ومع ذلك فقد نص المشرع المصري على جواز الاندماج مع شركة أجنبية تمارس نشاطها في مصر، وهذا لا يعني جواز الاندماج الدولي، لأن الشركة تكون مسجلة في مصر، وتخضع لأحكام القوانين المصرية [٢] وينطبق ذات الأمر على فروع الشركات الأجنبية العاملة في مصر.

---

[١]- حيث يثير هذا النوع من الاندماج مسائل في غاية الصعوبة وتنازع التشريعات، ويضر بحقوق المساهمين ويزيد في أعبائهم المالية، ولا يمكن إجبار الشركاء أو المساهمين على الانضمام إلى شركات أجنبية دون إرادتهم، ولا بد من إجماع المساهمين على هذه المسائل كافة، لذلك لم تنظم أغلب التشريعات هذا النوع من الاندماج، إلا أن هذه المسألة قد يحكمها القوانين الناظمة للاتفاقيات الدولية بين الدول، في ظل إنشاء شركات مشتركة فيما بينها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقيات الدولية . انظر حول ذلك حماش، حياة ، الضوابط القانونية لاندماج الشركات، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، ٢٠١٥ ، ص ١١. وانظر أيضاً للتفصيل والتوضيح أخو رشيده، ضيف الله محمد، الاندماج كوسيلة لتكوين الشركات متعددة الجنسيات، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، ٢٠٠٩، ص ٢٣ وما بعدها .

[٢] انظر المادة ١٣٠ من قانون الشركات المصري.

ولم ينص المشرع الأردني على اندماج الشركات الأجنبية والتي تزاول نشاطها الرئيسي في المملكة ،كما فعل المشرع المصري لكنه نص على جواز عملية الاندماج بين فروع ووكالات الشركات الأجنبية العاملة في الأردن في المادة ٢٢٢ من قانون الشركات [١] بشرط أن تكون هذه الفروع عاملة في الأردن، ولا بد أن يكون شكل الشركة الجديدة مساهمة عامة سواء كانت الشركة قائمة أو إنشاء شركة جديدة لذات الغاية السابقة، ويترتب على عملية الاندماج انقضاء الفروع والوكالات بمجرد انتهاء عملية الاندماج، بينما لم يتطرق المشرع الكويتي إلى المسائل السابقة ولم ينظمها كما فعل المشرع الأردني والمصري.

ويرى الباحث أن على المشرع الأردني تنظيم المسائل المتعلقة بالشركات الأجنبية العاملة في الأردن من خلال وضع ضوابط تشريعية تتعلق باندماجها.

ثانياً: الاندماج الجبري القسري والاندماج الودي

يطلق على الحالة التي يتم فيها الاندماج بمحض إرادة الشركات ودون تدخل من أي جهة خارجية بالاندماج الودي، فهو يتم بالإرادة المشتركة بين الشركات، ويطلق على الاندماج مسمى الدمج أو الإدماج في حالة تعثر الشركات وعدم القدرة على استمراها في مشروعها الاقتصادي بالدمج الجبري.[٢]

حيث تلجأ الشركات لمثل هذا النوع من الاندماج قسراً عن إرادتها للخروج من مرحلة التعثر المالي التي تمر بها[٣].

---

[١] انظر البند ٣ من المادة ٢٢٢ من قانون الشركات الأردني.

[٢] انظر حماد ، آلاء محمد فارس، اندماج الشركات وأثره على عقود الشركة المندمجة ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٣٣.

[٣] تعد هذه الصورة من صور الاندماج من أهم صور الاندماج في إطار البنوك التجارية ، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى مثل هذا النوع من الاندماج للخروج من الأزمات المالية التي تمر بها ، وتفادياً للسقوط أمام المؤسسات المصرفية العملاقة ، للصمود في دائرة المنافسة المالية ، ويعد طريقاً للوصول إلى الأسواق التجارية، انظر حول ذلك ، زروق،

ونشير في هذا المقام إلى أنه في إطار علم الاقتصاد يوجد أنواع أخرى للاندماج، تبنى على أساس حجم رؤوس الأموال وتجميع المشروعات الاقتصادية تخرج عن إطار هذه الدراسة .[1]

يوسف، اندماج البنوك والمؤسسات الاقتصادية كآلية لتخطي الأزمات، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور، الجفلة، الجزائر، ع ١٨، ٢٠١٤، ص ٢٠٨. وانظر أيضاً الخز علي، أحمد سالم، الدمج المصرفي وأثره على التنافسية للمصارف التجارية في الأردن، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة، مصر، مج ٣٤، ع ٢، ٢٠١٤ ص ٤٩.

[1] يوجد في إطار علم الاقتصاد أنواع أخرى للاندماج تخرج عن الإطار القانوني لهذه الدراسة ، حيث تتم عمليات الاندماج بصور مختلفة وفقاً للمنظور الاقتصادي والإداري لهذه الشركات، كالاندماج التوسعي، والاندماج التعاوني، والاندماج التبادلي، واندماج إعادة التصميم ، للتفصيل والتوضيح حول هذه المفاهيم انظر في ذلك واكد، محمد عبدالرحمن، أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الأردنية على أدائها المالي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٥، ص ٢٥ وما بعدها.

الخاتمة

من خلال ما تم تقديمه وتفصيله في هذا الباحث ، فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وعلى النحو الآتي :

١- يعد اندماج الشركات التجارية من المواضيع التي تطرق الفقه الإسلامي المعاصر إلى بيان مشروعيتها وفق آلية عملها القانوني في التشريعات القانونية ، وينظر الفقه الإسلامي إلى مشروعية الاندماج وفقاً لطبيعة الشركة ذاتها وأسهمها ، بينما تنظر التشريعات القانونية ومنها التشريع الأردني والتشريعين المصري والكويتي إلى الجوانب القانونية في إجراء صفقات الاندماج من حيث طبيعة وكيفية إجراءه .

٢- لم يأخذ المشرع الأردني بالتقسيم الثلاثي لصفقات الاندماج وهو الحال ذاته في التشريع المصري ، بينما أخذ المشرع الكويتي بالتقسيم الثلاثي ، في حين أن الفقه الإسلامي يكيف التأصيل الشرعي للاندماج بالنظر إلى أنواع الاندماج وفقاً لطبيعة إجراءاه وغايات الشركة هل هي موافقة للشريعة الإسلامية ومباحة أم لا .

٣- لم يقم المشرع الأردني بإدخال تعديلات تشريعية على موضوع الاندماج خصوصاً في قانون الشركات الأردني ، بينما أدخل المشرع المصري والكويتي تعديلات تشريعية على الاندماج ، أما الفقه الإسلامي يواكب التطور التشريعي حتى يتم التكييف الفقهي بشكل يوافق الفقه الإسلامي المعاصر، مع تأثر الفقه الإسلامي بالفقه القانوني في أغلب مسائل الاندماج.

ومن خلال ما توصلنا إليه من نتائج ، نوصي بما يلي :

١- نتمنى على المشرع الأردني إدخال تعديلات تشريعية على أنواع الاندماج والأخذ بالاندماج بالانقسام الذي أخذ به المشرع الكويتي،

وكذلك الأخذ بعين الاعتبار مشروعية الشركة التي تقوم بالاندماج أسوة بالفقه الإسلامي المعاصر.

٢- نتمنى على المشرع الأردني استخدام مفهوم دقيق لصفقات الاندماج وتوحيد الفظ التشريعي ، حيث أنه يستخدم تارة دمج وتارة اندماج وتارة أخرى إدماج ، ونتمنى عليه السير وفق منهج المشرعين الكويتي والمصري بهذا الخصوص .

٣- أحسن المشرع الأردني في تنظيمه للاندماج، على الرغم من سكوته عن تنظيم بعض الجوانب المتعلقة بالاندماج إلا أن ذلك لا يعد أثراً جوهرياً في نصوص القانون، ويعد التشريع الأردني من التشريعات العربية المتميزة في نطاق قانون الشركات بشكل عام.

والله ولي التوفيق ، تم بحمد الله وعونه .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب القانونية

-بصبوص، فايز، اندماج الشركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٠.

-الخياط ، عبد العزيز ،الشركات في الشريعة الإسلامية ، الجزء الأول ، بدون ط ، مؤسسة الرسالة .

-زرزور، بن نولي، الطبيعة القانونية لاندماج الشركات، دراسة مقارنة ، ط ١، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، ٢٠١٧.

-السيف حسان ، أحكام الاكتتاب في الشركة المساهمة العامة ، ط١، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، السعودية ، ص٤٨ وما بعدها .

-شبير ، محمد عثمان ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، ط٦، دار النفائس للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧.

-الشرقاوي، محمود سمير، الشركات التجارية في القانون المصري ، بدون ط ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

-الصغير، حسام الدين عبد الغني، النظام القانوني لاندماج الشركات، ط ١، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠١٦.

-العكيلي، عزيز، الوسيط في الشركات التجارية ، دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة ، ط ٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

-القليوبي، سميحة، الشركات التجارية، ط ٥، دار النهضة العربية ،القاهرة ٢٠١١

-المصري، حسني، اندماج الشركات وانقسامها، دراسة مقارنة، ط ١، بدون دار نشر، ١٩٨٦.

ثانياً: الرسائل الجامعية

-المؤمني، أحمد حسن، اندماج الشركات في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، جامعة مؤته، ٢٠٢١

-المنصور، عبد المجيد بن صالح ، إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٣١-١٤٣٢.

-حماد ،محمد علي محمد، اندماج الشركات التجارية وفقاً لقانون الشركات الأردني قانون مؤقت رقم ١ لعام ١٩٨٩، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، الأردن ،١٩٩٦

-زيدان ، عبير حاج الحسن، الآثار القانونية لاندماج الشركات ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٧

-حماش، حياة ، الضوابط القانونية لاندماج الشركات، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، ٢٠١٥

-أخو رشيده، ضيف الله محمد، الاندماج كوسيلة لتكوين الشركات متعددة الجنسيات، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، ٢٠٠٩

-حماد ، آلاء محمد فارس، اندماج الشركات وأثره على عقود الشركة المندمجة ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٢.

ثالثاً: الأبحاث القانونية

-المعمري، أحكام اندماج الشركات في الفقه والقانون وأثرها على تطوير الصناعة المالية ، بحث منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ،ع٤٩، ٢٠١٦.

-فتوح ، عبد العزيز أحمد اندماج الشركات، بحث منشور في مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، مصر، ع ٦١٠، ٢٠٢٠.

-الفزيع، محمد، اندماج المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة الدراسات العربية ، جامعة المنيا ، مصر، ع ٢١، مج ٥، ٢٠١٠.

-بن صاري، رضوان، اندماج الشركات التجارية ،بحث منشور في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجفلة، الجزائر مج ١٢، ع ٤، س ١٢، ٢٠٢٠.

-حسن ، حسن عبد القادر، اندماج الشركات ، بحث منشور في مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ،السودان مج ١١ ،ع ٤١، ٢٠١٨

-الخرابشة ، سامي، الجوانب التنظيمية لاندماج الشركات المساهمة المغلقة دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي وقانون الشركات الأردني ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، مصر، ع ١٩، ج ٦، ٢٠١٧

-زروق، يوسف، اندماج البنوك والمؤسسات الاقتصادية كآلية لتخطي الأزمات، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور، الجفلة، الجزائر، ع ١٨، ٢٠١٤

- الخز علي، أحمد سالم، الدمج المصرفي وأثره على التنافسية للمصارف التجارية في الأردن، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة، مصر، مج ٣٤، ع ٢، ٢٠١٤ ص ٤٩.

-واكد، محمد عبدالرحمن، أثر اندماج الشركات المساهمة العامة الأردنية على أدائها المالي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٥، ص ٢٥ وما بعدها.

رابعاً :التشريعات الأردنية

-قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لعام ١٩٩٧ وتعديلاته

خامساً :التشريعات العربية

-مجلة الشركات التجارية الصادرة بموجب القانون عدد٩٣ لسنة ٢٠٠٠.

-قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ المصري وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

- قانون الشركات التجارية الكويتي رقم ١ لعام ٢٠١٦ وتعديلاته واللائحة التنفيذية .

سادساً :الأحكام القضائية

قرار محكمة التمييز الأردنية ، منشورات قسطاس.

سابعاً :المراجع الأجنبية:

For more about "Mergers by the Formation of a New Company", see Ameen Baggash Al-Hemyari, “Merger and Acquisition Laws in UK, UAE and Qatar: Transferring Rights and Obligations,” Thesis for the Degree of Doctor of Law, Brunel University School of Law, UK, July 2012 .

ثامناً :المعاجم

- ابن منظور، لسان العرب، مادة دمج، دار المعارف، القاهرة

- **معجم المعاني الجامع على الرابط www.almaany.com .**